الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي مغنية

la République Algérienne
Démocratique et Populaire

Ministre de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Centre Universitaire Maghnia

مطبوعة مقدمة لفائدة طلبة السنة الثالثة

ليسانس "علوم اقتصادية"

تخصص "اقتصاد وتسيير المؤسسة"

مقياس "نماذج التنبؤ"

محاضرة رقم 06 الطرق الاقتصادية

من اعداد: د. قادري رياض

السنة الجامعية: 2020-2019

محاضرة رقم 06 الطرق الاقتصادية

حسب هذه الطريقة يتم حساب معدل **الاستهلاك** للفرد أو العائلة أو المؤسسة، ويكون تبعا لطلب كل شريحة من المجتمع مثل المنتجات التي تطلبها الأسرة كالأثاث، و السلع المعمرة . ويحسب معدل الاستهلاك أو الطلب الفعلي كما يلي:

معدل الاستهلاك = الاستهلاك الفعلي للأفراد في فترة ماضية ÷ عدد المجتمع للاستهلاك في نفس الفترة.

كما تأخذ هذه الطريقة في الحسبان معامل الزيادة السنوية في عملية التقدير، و حتى يستوضح الأمر نأخذ المثال الموالي:

مثال :إذا استهلك سكان بلد ما 6×10^6 طن من اللحم و كان عددهم 55 مليون نسمة خلال سنة معينة.

أحسب معدل الاستهلاك الفردي لهذه السنة؟

إذا كان معدل الزيادة السنوية للسكان هو3% بافتراض تزايد متوسط الاستهلاك الفردي هو 5%سنويا.

احسب معدل الاستهلاك الفردي للفترة الموالية؟

فالتنبؤ بحجم الطلب يكون كالآتي :معدل الاستهلاك الفردي للفترة الموالية يكون مساويا إلى نسبة الاستهلاك المقدر على عدد الأفراد التي تم تقديرهم للفترة الموالية.

نبدأ بحساب حجم الاستهلاك في الفترة المقبلة $= 6 \times 10^6 \times 105\% = 63 \times 10^5$ طن أو استعمال الطريقة التالية $6 \times 10^6 \times 0,03 + 6 \times 10^6 = 63 \times 10^5$ طن

أي معدل الزيادة + الاستهلاك الماضي = حجم الاستهلاك في الفترة المقبلة. ثم نحسب عدد السكان في الفترة المقبلة $55 \times 10^6 \times 103\% = 5665 \times 10^4$ نسمة أو $55 \times 10^6 \times 0,03 + 55 \times 10^6 = 56650000$ ن

أي معدل الزيادة + عدد السكان في الفترة السابقة = عدد السكان في الفترة المقبلة. يمكن حساب معدل الاستهلاك الفردي بالقانون الذي رأيناه سابقا، على أساس حجم الاستهلاك وعدد السكان في الفترة الموالية

معدل الاستهلاك الفردي $= 63 \times 10^5 / 5665 \times 10^4 = 0,111$

إلا أن هذه الطريقة لا تخلو من العيوب و من أهم هذه الأخيرة، ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على معدل الاستهلاك سواء للفرد أو الأسرة كمتوسط الدخل بحيث يعتبر مؤشرا رئيسيا لمستويات الاستهلاك لمنتجات متعددة، أو سعر المنتوج و المؤثرات المحيطة كسلوك الناس، و للتقليص من حدة هذه العيوب لابد من دراسة معمقة للمتغيرات المحيطة الماضية والحالية.

2) طريقة المعاملات الفنية:

تعود كلمة" فنية "إلى الفنيين الذين يحددون هذا المعامل في ضوء خبراتهم و الأسلوب الإنتاجي المتبع، باستخدام هذه الطريقة نتنبأ بالطلب عبر منتوج وسيط و ذلك بحساب معامل كل وحدة من المنتوج النهائي من هذا المنتوج الوسط .مثلا لإنشاء مدينة سكنية تتكون من كذا وحدة يحتاج إلى كذا طن إسمنت و يتم حسابه على أساس ضرب عدد وحدات الناتج النهائي في معامل حاجة كل وحدة من المنتوج الوسيط .و حتى تعطي هذه الطريقة نتائج سليمة لابد من:

- توافر بيانات عن حجم الإنتاج المقدر من المنتوج النهائي.
- أخذ بعين الاعتبار مدى إمكانية تغير معامل الاستخدام بسبب تغير تكاليف المستلزمات.
- تغير طريقة الإنتاج أو مستوى الجودة.

كل هذه العوامل تعمل على زيادة أو تقليص معامل استخدام أو استهلاك المنتوج الوسيط.

3) طريقة المرونة السعرية:

يقيس معامل المرونة السعرية للطلب " التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما، في وحدة الزمن، المترتب على نسبة معينة في سعر السلعة "[41]

المقصود من هذا التعريف أن مرونة الطلب السعرية تقيس درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعرها، ويعطي الاقتصاديون لتغيرات معامل المرونة أهمية كبيرة و نظريا يميزون خمس حالات:

---

[41]- د.دومينيك سلفا تور، نفس المرجع السابق، ص 51.

- حالة الطلب عديم المرونة، في هذه الحالة معامل المرونة يكون مساويا للصفر أي الطلب لا يستجيب للتغير الذي يحدث في السعر.
- حالة الطلب لا نهائي المرونة، وهذا يعني أن أي تغير طفيف في السعر يؤدي إلى تغير كبير جدا في الكمية المطلوبة.
- حالة الطلب متكافئ المرونة، بحيث يكون معامل المرونة مساويا لواحد صحيح وهذا يدل على أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة يكون مساويا إلى نسبة التغير في السعر.
- حالة الطلب المرن، بحيث تكون قيمة معامل المرونة السعرية أكبر من واحد صحيح، بحيث الكمية المطلوبة تتغير تغيرا كبيرا بالمقارنة بالتغير في السعر.
- حالة الطلب الغير المرن، يكون معامل المرونة السعرية أقل من الواحد بحيث ينخفض فيها الطلب بوتيرة أسرع من الزيادة في السعر.

البائع يعطي أهمية كبيرة لمرونة الطلب السعرية فبمجرد معرفته لهذه الأخيرة، يكون باستطاعته اتخاذ القرار الملائم في تصحيح الثمن، و تحقيق زيادة في قيمة المبيعات.و لبد من الإشارة في هذا الصدد إلى المنتجين المشترين، بحيث لا يستفيدون من هذه الظاهرة إلا في حدود معينة .ذلك أنه عند قيام أحدهم برفع أثمانه يتجه المستهلك إلى المنتجين الآخرين، مما يسبب في خفض قيمة مبيعاته، الأمر الذي يضطره بالنتيجة إلى خفض أثمانه.

أما الشركات الاحتكارية الممارسة للسياسات السعرية فإنها تستفيد استفادة فعلية من معرفة مرونة الطلب السعرية .ذلك أنها في ضوء هذه الأخيرة، تستطيع تحديد أثمانها بالصورة التي تضمن من خلالها تعظيم أرباحها. لقد تطرقنا إلى هذه الطريقة بكيفية مفصلة في المبحث الثاني لكن في هذا المبحث المطلوب هي كيفية التنبؤ بالطلب بطريقة المرونة السعرية .فالمرونة كما عرفها د .كساب علي"على أنها" درجة استجابة الطلب للتغير النسبي الحاصل في السعر"[42].و رياضيا يعبر عنها بالقانون التالي؛

$$\text{المرونة السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في حجم الطلب}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$= \frac{\Delta ط/ط}{\Delta س/س} = \frac{\Delta ط}{\Delta س} \times \frac{س}{ط} = \frac{\Delta ط}{\Delta س} \times \frac{س}{ط}$$

[42]- كساب علي، مرجع سابق، ص71

مثال :ليكن لدينا الجدول الآتي يعرض العلاقة بين مستويات الطلب على منتوج معين، والأسعار الموافقة له.

السعر	الطلب
2,5	3000
20	3500
15	4000

إذا انخفض السعر إلى 12 وحدة نقدية، ما هو حجم الطلب المتوقع على المنتوج باستخدام معامل المرونة الذي يقع بين 20 و 15 وحدة نقدية .ولحل هذا المثال نتبع الخطوات التالية:

1- نحسب معامل المرونة السعرية بين الطلبين الأخيرين.

$$م = \frac{\Delta ط}{\Delta س} \times \frac{ط_2 - ط_1}{س_2 - س_1} \times \frac{س_1}{ط_1} = \frac{3500-4000}{20 - 15} \times \frac{20}{3500}$$

$$م = |-0.75|$$

فالمرونة السعرية تساوي 0.75 فهذا يعبر أن زيادة 1% في السعر ستؤدي لانخفاض الطلب بنسبة 0,75% بافتراض ثبات العوامل الأخرى، و بما أن الطلب أقل من واحد صحيح فيعبر عن طلب غير مرن .أخذنا مرونة سعر الطلب بالقيمة المطلقة حتى نتمكن من معرفة درجة استجابة الكمية للسعر، و الإشارة السالبة ترجع إلى تأثير السعر على الطلب تأثيرا عكسيا.

2- حساب حجم الطلب المتوقع على المنتوج باستخدام المرونة السابقة دائما نستعمل قانون المرونة السعرية.

$$م = \frac{\Delta ط}{\Delta س} \times \frac{ط_2 - ط_1}{س_2 - س_1} \times \frac{ط - 4000}{ط_1} = \frac{15}{4000} \times \frac{ط - 4000}{15 - 12}$$

$$\frac{ط - 4000}{4000} = 0.75 \quad / \quad \frac{15 - 12}{15}$$

$$\frac{ط - 4000}{4000} = 0.75 \quad . \quad \frac{1}{5} = \frac{5\,(ط - 4000)}{4000} = \frac{ط - 4000}{800}$$

$$0.75 \times 800 = ط - 4000 \Leftarrow 456 = ط - 4000$$

ط = 4456 وحدة

ما يعيب الطريقة أنها تفترض ثبات معامل المرونة السعرية و هذا أمر يتعذر حدوثه عمليا وهذا راجع للمتغيرات البيئية المتعددة، كما لا تستخدم هذه الطريقة في حالة وجود احتكار أو شبه احتكار للمنتوج الذي يكون موضع التنبؤ.